مهند مصطفى(*)

المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية والحرب على غزة: إعادة رسم حدود الحرية الأكاديمية

يهدف هذا المقال إلى تحليل سلوك المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية خلال الحرب على غزة، وخاصة فيما يتعلق بحرية التعبير عن الرأي والحرية الأكاديمية. يدعي المقال أن المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية لم تقدم خطابا مختلفا أو ناقدا، أو سمحت بالنقد خلال الحرب، بل كان للصوت المؤيد للحرب الحيز الأكبر، تخلله قمع كل صوت آخر أو التضييق عليه.

ومع ذلك فلحسن حظ المؤسسة الأكاديمية أن الحرب اندلعت خلال الإجازة الصيفية للجامعات، وهذا باعتقادنا خفّف كثيرا من الصراعات التي كانت ستظهر داخل أسوارها، كما أنه أزال عن كاهل المؤسسة الأكاديمية عبء الكثير من السلوكيات التي نعتقد أنها كانت سوف تتخذها ضد الأصوات الناقدة أو المحتجة من محاضرين وطلاب، وخاصة الطلاب العرب، لو أن الحرب اندلعت خلال العام الدراسي الأكاديمي.

مكّ، اندلاع الحرب في الصيف من تضييق الحرية الأكاديمية وحرية التعبير دون أن يكون لذلك صخب كبير، حيث أن المؤسسة الأكاديمية كانت ستتصرف كالإعلام الإسرائيلي المجند، وهذا الاعتقاد نابع من سلوكيات سابقة خلال الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

يدخل هذا الموضوع في الإطار المفاهيمي «السلطة والمعرفة، السياسة»- السلطة بمفهومها الفوكياني وليس الفيبري- فهو يعني مدى مساهمة المؤسسّة الأكاديمية في المجهود القومي الثقافي والسياسي، ويعني، أيضاً، مدى تدخل السلطة السياسية في المؤسسات الأكاديمية، ويحمل التدخل عدة أوجه، منها التدخل

(*) أستاذ في جامعة حيفا.

بواسطة الضغط السياسي، وفرض القوانين الشرطية المعرفية على المؤسسات التعليمية، ويمكن الادعاء أن المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية قلصت مفهوم الحرية الأكاديمية داخلها، وبدأت تحصره في موضوع الاستقلالية الإدارية والمالية أمام المؤسسة السياسية أو السلطة وليس في مجال حرية التعبير بعيدا عن الخوف من ضغوط السلطة [١].

كان الصراع على الحرية الأكاديمية لمؤسسات التعليم متعلقا بدرجة تبعيتها الإدارية والتنظيمية للنظام السياسي، فمفهوم الحرية الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي الإسرائيلي كان ولا يزال حتى اليوم (بدرجة أقل بطبيعة الحال) يتمثل في منع تدخل النظام المركزي بشؤونها الإدارية والمالية وبنيتها التنظيمية.

أدى ظهور تيارات معرفية نقدية داخل المؤسسّة، إلى احتدام نقاش أكاديمي داخليّ محتدم، وصراع مع قوى اجتماعية وسياسية داخل الحرم الجامعيّ وخارجه، طال مصطلحات مثل الحرية الأكاديمية، السلطة والمعرفة، السياسة والعلم.[٢] وظهرت معالم واضحة لشُرطيّة معرفيّة داخل الجامعات وخارجها، ولكن أهمها في السنوات الأخيرة كانت شرطية المعرفة الخارجية التي قادتها مؤسسات مجتمع مدني يهودية مدعومة سياسياً من النظام السياسيّ المركزيّ.

إطار السلطة والمعرفة والحرية الأكاديمية في إسرائيل

يشير فوكو إلى دور المؤسسات الجامعيّة في عملية السيطرة، ضمن منظومة السلطة والمعرفة،[٣] ويضيف فوكو أن مجتمعات الحداثة توقف الحقيقة على الخطاب العلمي دون سائر أشكال الخطاب الأخرى، ولا تكون الحقيقة في هذه المجتمعات غاية، وإنما تقنية من أجل مُمارسة السلطة السياسيّة والإنتاج الاقتصاديّ، ويتم مراقبتها والهيّمنة عليها من طرف مؤسسات مختلفة ومنها المؤسسات الجامعيّة. ولكنها تبقى (أي الحقيقة) مثار صراع سياسيّ واقتصاديّ واجتماعيّ.٤ وفي هذا السياق لا تنحصر السلطة في الدولة وأجهزتها الإكراهيّة، كما يشير إلى ذلك ماكس فيبر، وإنما تعبر السلطة عن ذاتها بمفهومها الفوكياني في كل مجالات الوجود البشريّ. وتشير الكاتبة الإسرائيليّة، ريفكا فيلدحاي، في مقالها حول «الحدود الهشّة بين السياسي والأكاديمي»، أن هنالك ثلاث قوى شكّلت المجال الثقافيّ– السياسيّ الديناميكيّ التي وجّهت معظم الدول الغربيّة الحديثة في صياغة علاقتها بالمؤسسة الأكاديمية، وهي: الدولة التي هي المصدر الرئيس الذي يوفر احتياجات الجامعات وتُشرف عليها إلى درجة معينة، والأساتذة وطلاب الجامعات، وهم الأوصياء على التقاليد الثقافيّة ومنتجو المعرفة الجديدة، والمجتمع ككل، ويعتمد خير المجتمع ورفاهيته على التوازن الدقيق بين هذه القوى الثلاث.[٥]

يشير المفكر كانط في مقاله النقديّ «صراع الكليات» عن الجامعة أن «الإنسان الذي يستطيع إصدار الأوامر، سواء أكان خادمًا خنوعًا أو لا، يُعتبر محترمًا أكثر من الإنسان الحر حقًا، الذي لا يخضع أحد لسلطته». ميّز كانط بين الأكاديميين الذين بحكم مهنتهم يخدمون المؤسسة، ولهذا بالذات يعتبرون «محترمين»– وبين أولئك «الطاهرين»، البريئين من كل النفوذ والقوة. بالنسبة للمجموعة الأولى – التي شمل فيها كانط الأكاديميين في كليات الحقوق والطب واللاهوت – فليس هنالك حاجة للحديث عن الحرية. وأي استخدام لمصطلحات مثل «الحرية الأكاديمية» و«التفكير المستقل» و«تعدد الآراء» بالنسبة لهؤلاء الخدم فهو الضرورة من قبيل السخرية، بالنسبة لكانط فإن الحرية الأكاديمية محفوظة في كلية الفلسفة والبحث الطاهر.[٦]

بينما تعتقد الباحثة الإسرائيلية عنات مطر، «أنّ تقسيمة كانط هزمت ذاتها من الناحيتين النظريّة والتطبيقيّة. فقد تكشفت الحرية الأكاديمية أيضا عندما طبقت في الكليات «الطاهرة»، كأداة سهلة جدا لتغليف الخدمة بعباءة الحرية. في أفضل الأحوال، تكشفت الحرية كتصريح لعدم طرح أسئلة صعبة. وفي أسوأ الأحوال، استخدمت هذه الحرية لمضايقة من يسألون أكثر من اللزوم. وقد ظهر ذلك مثلا في الطريقة التي استعمل فيها الأساتذة الجامعيون في العهد المكارثي الحرية الأكاديمية للإطاحة بمحاضرين «دوغمائيين» يتشبثون «بالخط الحزبيّ».[٧]

العلاقة بين السلطة والمعرفة في إسرائيل ربما تكون أكثر وطأة، كما أن العلاقة بين المؤسسة العسكرية الإسرائيلية والمؤسسة الأكاديمية هو قديم، وإن كان شكل هذه العلاقة قد اختلف من حيث مجالاته وطريقته.[٨] كما أن التداخل بين المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية وبين المؤسسة العسكرية هو كبير، حتى على المستوى الشخصي، فهنالك محاضرون وطلاب يخدمون في الاحتياط، وهنالك البرامج التعليمية الخاصة للجيش والأجهزة الأمنية في الجامعات.

وفي هذا السياق، لا بد من التأكيد على العلاقة المتينة بين جوانب من البحث العلمي والأمن الإسرائيلي، إذ ترصد الباحثة الإسرائيليّة عنات مطر من جامعة تل أبيب هذه العلاقة، حيث تموّل

وفي هذا السياق، لا بد من التأكيد على العلاقة المتينة بين جوانب من البحث العلمي والأمن الإسرائيلي، إذ ترصد الباحثة الإسرائيلية عنات مطر من جامعة تل أبيب هذه العلاقة، حيث تمول وزارة الأمن ٥٥ بحثًا من الأبحاث التي تجرى في جامعة تل أبيب. وهنالك تسعة أبحاث أخرى تمولها وكالة البحث الأمني المتطور في وزارة الدفاع الأميركية، يشار منها إلى بحث المواد المتفجرة الجديدة في كلية الكيمياء العضوية، وجهاز البصريات الكهربائية المضاد للصواريخ الذي يتم تطويره في كلية الهندسة، وطرق التشفير التي يجري بحثها في كلية علوم الحاسوب

وزارة الأمن ٥٥ بحثًا من الأبحاث التي تجرى في جامعة تل أبيب. وهنالك تسعة أبحاث أخرى تموّلها وكالة البحث الأمني المتطور في وزارة الدفاع الأميركية، يشار منها إلى بحث المواد المتفجرة الجديدة في كلية الكيمياء العضوية، وجهاز البصريات الكهربائية المضاد للصواريخ الذي يتم تطويره في كلية الهندسة، وطرق التشفير التي يجري بحثها في كلية علوم الحاسوب (والتي حصلت سبع مرات على «جائزة أمن إسرائيل»).

كما تقوم جامعة تل أبيب كغيرها من الجامعات بتطوير خطط تعليمية معدة لخدمة عناصر الأجهزة الأمنية: مسارات ماجستير سريعة في دراسات الشرق الأوسط أو الدبلوماسية والأمن.[٩]

وقد قام البروفسور أبراهام كاتسير بتوصيف هذه العلاقة بقوله: «أحد الأشياء التي تساعد دولة إسرائيل... هي حقيقة أن كل واحد منا هو مواطن وعامل في هذه المجالات في آن معًا.. أنا أكاديمي أعمل في الجامعة، كنت في الجيش، عملت في شركة «رفائيل» عدة سنوات. كل هذه الأمور متصلة ببعضها. نحن نساعد بعضنا بعضًا وهذا ما يميّزنا. كنت في أوروبا والولايات المتحدة، وهنالك قطيعة بين الورشات العلمية والجيش؛ إنهم يكرهون الجيش!».[١٠]

أدلى البروفسور كاتسير بهذه الأقوال في إحدى الورشات العلمية الشهيرة لـ «العلم، التكنولوجيا والأمن» التي تدار من خلال «برنامج دراسات الأمن» في كلية العلوم الاجتماعية، والتي تموَّل أيضا من قبل وزارة الأمن وشركة «رفائيل» وإذاعة الجيش، ويقف من ورائها البروفسور الجنرال احتياط وعضو الكنيست السابق عن حزب «كديما» إسحق بن يسرائيل، والذي كان أشغل رئاسة «مفات» (هيئة البحث وتطوير الأسلحة والبنى التكنولوجية)، ويشغل اليوم منصب رئيس وكالة الفضاء الإسرائيلية وصاحب شركة خاصة للاستشارة الأمنية. وكان بن يسرائيل أحد أبرز المحرّضين على شن هجوم شامل على غزة وضرب المفاعل النووي الإيراني. وقد جُلب إلى جامعة تل أبيب مباشرة من هيئة أركان الجيش في فترة الانتفاضة الثانية، وحصل على توظيف رسمي ولقب بروفسور في سيرورة خاصة (بعد فشل السيرورة العادية). وبرأي مطر، فإن اسمه يُمثل في السنوات الأخيرة الكثير على العلاقة العميقة بين جامعة تل أبيب والمؤسسة الأمنية.

يقدم التقرير الخاص لمؤسسة SOAS الذي حصلت الباحثة منه على اقتباس البروفسور كتسير، تفاصيل من إحدى الورشات التي نظمها بن يسرائيل وناقشت «حقل المعركة المستقبلية». حيث نوقشت التكنولوجيا المتقدمة التي تم استعمالها خلال الحرب على غزة. من الواضح أن من جلب بن يسرائيل إلى الجامعة يتمتع بدوره بعلاقة وطيدة مع الجيش والجامعة.[١١] وقد قامت الجامعات باستقدام رجال أمن لاستلام مناصب في الجامعات، مثل تعيين مناحيم ميلسون، رئيس الإدارة المدنية في الضفة الغربية، عميدًا لكلية العلوم الإنسانية في الجامعة العبرية، وتعيين كارمي غيلون، رئيس الشاباك السابق، نائبًا لرئيس هذه الجامعة ومسؤولاً عن العلاقات الخارجية فيها.

أهداف «مدنية جدا» دمرها العدوان

اندمجت المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية خلال الحرب مع الخطاب العام الذي سيطر على المجال العام الإسرائيلي، وقد لوحظ أن الجامعات تحاول أن تتماشى مع هذا الخطاب ولا تحيد عنه، وخاصة بعد أن سيطر الخطاب الداعم للحرب على المجال العام، وبدأ يقمع سياسيا وحتى جسديا كل ناقد للحرب أو للسياسات الإسرائيلية

الحرية الأكاديمية خلال الحرب على غزة - تشحيم شرطية المعرفة البنيوية

اندمجت المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية خلال الحرب مع الخطاب العام الذي سيطر على المجال العام الإسرائيلي، وقد لوحظ أن الجامعات تحاول أن تتماشى مع هذا الخطاب ولا تحيد عنه، وخاصة بعد أن سيطر الخطاب الداعم للحرب على المجال العام، وبدأ يقمع سياسيا وحتى جسديا كل ناقد للحرب أو للسياسات الإسرائيلية. ففي السابع والعشرين من تموز أرسلت رئيسة جامعة بن غوريون، ريبكا كارمي، خطابا إلى الطاقم الأكاديمي وطلاب الجامعة، تخبرهم أن الجامعة تراقب تصريحات الطاقم الأكاديمي وطلابها على الشبكة الالكترونية، وتحذرهم من أي «تصريحات متطرفة وغير ملائمة»، وطبعا المقصود كما سنرى لاحقا هي الأصوات الناقدة للحرب بالأساس. ففي النص جاء:

«لكل أعضاء الطاقم الأكاديمي والطلاب في الجامعة: في هذه الأيام العاصفة والصعبة، فإننا نتلقى احتجاجات على تصريحات متطرفة وغير ملائمة صادرة عن طلابنا في شبكات التواصل الاجتماعي. الحالات هي قليلة ولكن خطورتها لمجرد وجودها. تقدس جامعة بن غوريون قيّم الديمقراطية، حيث أن حرية الكلام والتعبير عن الرأي هو من أسسها. إن التصريحات الهوجائية والعنيفة تحيد عن الخطاب الأكاديمي والسلوك الحضاري الذي نعمل على القيام به في بيئتنا. قوة الكلمة المكتوبة، وخاصة في أوقات الحزن والضائقة، هو كبير، ومن الصعب شطبها في اليوم التالي، الذي سنضطر فيه للعودة إلى الروتين والحياة المشتركة والعيش بتعايش. تندد الجامعة بأي تعبيرات متطرفة وجارحة وترفضها. الجامعة تراقب الخطاب في الشبكة الالكترونية، وبحسب الحاجة سوف تعمل حسب نظام الطاعة وحتى أنها قد تتوجه للشرطة».[١٢]

وفي الاتجاه نفسه، نشرت جامعة تل أبيب خطابا شبيها على موقعها في الشبكة الاكترونية، باسم رئيس الجامعة، يوسف كليفتر، وعميد الجامعة، أهرون شاي، ومدير عام الجامعة، موطي كوهن، جاء فيه: «جامعة تل أبيب تحتضن القوات الأمنية وتشجب التصريحات الجارحة على شبكات التواصل الاجتماعي». بالإضافة إلى أن «جامعة تل أبيب ترفض وتندد بشدة تصريحات متطرفة يتم نشرها هذه الأيام على شبكات التواصل الاجتماعي، والتي ليس لها مكان في المجال العام، حيث ستعمل الجامعة حسب نظام الطاعة فيها الذي يسري على الطلاب والعاملين بكل حالة يتم بها الإخلال به».[١٣]

وعقب بروفسور هيلل شوكن، أستاذ التخطيط الهندسي في الجامعة (وهو شقيق صاحب صحيفة «هآرتس» عاموس شوكن– الصوت الإعلامي الوحيد الناقد للحرب)، بخطاب رد على خطاب الجامعة، يرفض فيه محاولة الجامعة تقييد حرية التعبير، جاء فيه: «مع كل الاحترام لرئيس الجامعة، فان توجهه غير مقبول عليّ بتاتا، الجامعة هي المكان الأخير الذي عليها أن تفكر أصلا بأي تقييد على حرية التعبير– حق أساس في الدولة الديمقراطية، المرحلة القادمة ستكون التنازل عن الحرية الأكاديمية. يوجد للدولة أدوات لمراقبة حرية التعبير وعليها تفعيلها في حالات خاصة فقط، للجامعة، كما في كل مكان عمل، ليس لديها هذا الحق».[١٤] ولقد فعلت باقي المؤسسات الأكاديمية الشيء نفسه، ففي التخنيون نشروا خطابا يؤكدون فيه احتضانهم لقوات الجيش، وخاصة طلابه ومحاضريه الذين خدموا بالجيش خلال الحرب، وأقام صندوقا وصلت عائداته إلى أكثر من نصف مليون دولار لدعم طلاب المعهد الذين اشتركوا في الحرب (حوالي ٦٠٠ طالب من المعهد).[١٥]

لم تكتف المؤسسات الأكاديمية في ترسيم حدود حرية التعبير والحرية الأكاديمية داخلها، بل بدأت في بناء هذه الحدود على أرض الواقع. ففي جامعة بار ايلان، وافقت إدارة الجامعة على طلب تقدمت به مجموعة من الطلاب اليهود للانتقال إلى مساق تعليمي آخر بسبب أن المحاضر الذي يدرسهم كتب تعبيرات على بريده في شبكة التواصل الاجتماعي، إن الجيش الإسرائيلي يرتكب جرائم

إطلالة أمل من وسط الركام

حرب، وطلب الطلاب الانتقال للدراسة عند محاضر «غير يساري متطرف». المحاضر هو أوري فايتس وهو يدرس مساقا اختياريا حول القوانين التجارية، في إطار برنامج الماجستير في كلية إدارة الأعمال. بدأت القضية عندما دخل أحد الطلاب إلى موقعه في شبكة التواصل الاجتماعي، ورأى أن المحاضر كتب عبارات مثل «هذه حكومة حرب، جرائم حرب، وملاحقة سياسية وضرب المؤسسات الديمقراطية». وعندما قرأ الطالب هذه العبارات إضافة إلى قصيدة كتبها المحاضر ضد الحرب على غزة، توجه إلى إدارة الجامعة بعد أن أعلم الطلاب في المساق بما اكتشفه (وهو مساق غير سياسي بل يتعلق بقوانين التجارة)، فوافقت الجامعة للطلاب الراغبين بترك المساق والانتقال للدراسة في مساق آخر.

وبررت الجامعة موقفها بالادعاء أنها لا تتدخل في مواقف المحاضر إذا قالها في مجاله الشخصي خارج الجامعة، ولكنها في الوقت نفسه لن تمنع طلابا من الانتقال إلى مساق آخر. وقد عقب أحد الطلاب الذين استمروا بالدراسة في مساق فايتس، «هذا عار وملاحقة سياسية، هو يساري وأنا ضد مواقفه، ولكنه لم يصرح شيئا في غرفة التدريس، كل الموضوع هو بسبب قصيدة نشرها (على موقع التواصل الاجتماعي) ما كان على الإدارة أن تدعم هذا الموقف (أي موقف الطلاب)».[١٦]

ونبقى مع جامعة بار ايلان، فقد أرسل أستاذ القانون في الجامعة، حانوخ شينمان، رسالة إلى طلابه مؤكدا لهم على التسهيلات التعليمية والأكاديمية التي منحتها الجامعة للطلاب خلال الحرب، وبعد أن بشرهم بذلك كتب لهم: «آمل أنكم وعائلاتكم لستم من بين مئات القتلى وآلاف الجرحى، أو عشرات الآلاف التي هدمت بيوتهم أو اضطروا لترك بيوتهم خلال أو كنتيجة مباشرة للمواجهة العنيفة في قطاع غزة وحولها».

وبعد هذه الجملة التي عبر فيها المحاضر عن موقفه من الحرب على غزة، من خلال تضامنه مع أهالي قطاع بكشفه للواقع المأساوي الذي سببته الحرب لسكان القطاع، ثارت ثائرة الطلاب اليهود وإدارة الجامعة، فقد وصفها عميد كلية الحقوق، شاحر ليفشيتس، بأنها جارحة، وقام بالاعتذار باسم الكلية عن هذه الرسالة، معلنا: «أن رسالة الأستاذ– من حيث الجوهر والأسلوب– تتناقض مع قيم الجامعة وكلية الحقوق.... لقد آلم الطلاب مزج موقف سياسي في سياق غير سياسي... لا يجب أن نكون ساذجين، في هذا الحديث يظهر تجانس بين مقاتلي الجيش الإسرائيلي ومخربي حماس، لا يمكن أن نقول أن الرسالة هي محايدة».

أما الجامعة فوعدت بأن الموضوع ستتم «معالجته بالشدة المطلوبة».[١٧] وتعقيبا على هذه الحادثة، اعتبر الكاتب الصحافي في «هآرتس»، أوري مسغاف، أن رد الجامعة شكل اللحظة المؤسسة التي تم من خلالها تحديد المجال أو الحيز العام في فترة الحرب، واصفا هذه اللحظة «خطاب بار ايلان».

كتب مسغاف في مقاله: «وجد حضرة العميد أن الرسالة جارحة ومتناقضة مع قيم المؤسسة والكلية، ما الجارح بالتعاطف مع معاناة إنسانية، فالمعاناة ليس لها حدود، فالمعاناة هي معاناة، القتل لا يعرف القومية، الدمار لا يميز على أساس الدين. ما هي

في نظرة خاطفة إلى مواقف هؤلاء المحاضرين الناقدين نجد أن نقدهم لا يدخل بتاتا إلى منطقة نزع الشرعية عن إسرائيل حتى وإن كان حادا للأذن الإسرائيلية، بينما تعتبره هذه المنظمة الشرطية نزعا لشرعية إسرائيل، ما يدل على تصورها الضيق جدا لمفهوم حرية التعبير والحرية الأكاديمية.

قيم جامعة بار ايلان وكلية الحقوق التابعة لها التي تتناقض مع هذا التعاطف الإنساني يا حضرة العميد؟..... أمامنا وحش كثير الأذرع والرؤوس، مرة يظهر في ميدان المدينة، ومرة وراء طاولة المحاضرين، لكن الجسم هو الجسم نفسه. هذه ليست النزعة القومية الشعبوية وغياب التسامح الكامل لرأي الآخر وتكميم الأفواه فحسب، بل جذوره تعود إلى اعتبار التعاطف مع معاناة الآخرين موقفا سياسيا.... هذا موقف تسطيحي وتحقير للسياسة وللحياة عامة». [١٨]

أمام موقفها الصارم ضد أستاذ الحقوق، لم تفعل أو تتخذ الجامعة موقفا حيال تصريح لمستشرق يدعى مردخاي كيدار من الجامعة، وهو عنصري وتتميز مواقفه وتحليلاته بالسطحية والانتقائية، الذي قال أن ما يردع «المخربين» الفلسطينيين هو «معرفتهم أن والدتهم أو أختهم سيتم اغتصابهما»، وذكر هذه الأقوال في سياق البحث عن الخاطفين الفلسطينيين الذين خطفوا المستوطنين الثلاثة وقتلوهم، وأضاف «هذه الأمر الوحيد الذي يمكن أن يعودوا للبيت من أجله، وذلك من أجل الحفاظ على شرف أخواتهم».[١٩] ومردخاي كيدار هو باحث في مركز بيغن- سادات اليميني في جامعة بار ايلان، ورئيس سابق لمنظمة «مراقبة الأكاديميا الإسرائيلية» التي تعمل كشرطة معرفة للآراء، وملاحقة المحاضرين الناقدين لإسرائيل، والذين تعتبر هذه المنظمة أنهم لا يعترفون بقيام دولة إسرائيل.

في نظرة خاطفة إلى مواقف هؤلاء المحاضرين الناقدين نجد أن نقدهم لا يدخل بتاتا إلى منطقة نزع الشرعية عن إسرائيل حتى وإن كان حادا للأذن الإسرائيلية، بينما تعتبره هذه المنظمة الشرطية نزعا لشرعية إسرائيل، ما يدل على تصورها الضيق جدا لمفهوم حرية التعبير والحرية الأكاديمية.

على كل حال، عندما توجهت منظمات نسائية وحقوقية إلى رئيس الجامعة معتبرين أقوال كيدار شرعنة لاغتصاب نساء فلسطينيات، واستعمال الاغتصاب كأداة قمع، فإن الجامعة اكتفت برد من القسم الإعلامي، وليس من عميد الجامعة كما فعلوا مع الأستاذ شينمان، وظهر رد الجامعة دعما لكيدار وتفسيرا لتصريحه، «كيدار لم يطالب ولا يطالب بمكافحة الإرهاب إلا بالوسائل القانونية والأخلاقية.... أقوال كيدار لا تشكل توصية بإتباع هذه الوسائل بل تعريف بثقافة الموت لدى المنظمات الإرهابية... كيدار وصف بأقواله الواقع المرّ في الشرق الأوسط وعجز دولة القانون الحديثة والليبرالية عن محاربة إرهاب المنتحرين».[٢٠] يلاحظ من الرد تبرير الجامعة لأقوال كيدار وفي الجملة الأخيرة تأكيد على أقواله بأن أقواله تحمل توصيفا لثقافة الشرق الأوسط، ثقافة الموت هكذا ببساطة، دون أن تقدم أي اعتذار أو شبه اعتذار أو تطالب المحاضر بالاعتذار. المفارقة أن هذا المستشرق والجامعة التي تحتضنه والتي تتحدث عن الليبرالية وتتحدث عن الثقافة الدينية أو الإسلامية في المنطقة، هي جامعة دينية قومية، الكثير من محاضريها المتدينين لا يؤمنون من القيم الليبرالية إلا بقشورها.

ترتبط هذه السلوكيات- وغيرها لم يتم الكشف عنها- في سياق أوسع تم خلاله تهميش المحاضرين النقديين أو حتى «الموضوعيين» من الظهور والتأثير على المجال العام، أو في وسائل الإعلام التي تجندت للحرب واستضافت على الغالب محاضرين وأكاديميين حرضوا على الفلسطينيين وعلى الثقافة العربية والإسلامية، والكثير منهم أخطئوا في غالبية تصوراتهم وتحليلاتهم خلال الحرب، إلا أنهم ظلوا نجوما تظهر على الشاشة لمواقفهم وليس لمهنتيهم.

إلى جانب تقليص الحرية الأكاديمية، فقد قلصت المؤسسات الأكاديمية حرية التعبير عن الرأي، وتحولت بذاتها إلى أداة قمع للطلاب المناهضين للحرب، وخاصة الطلاب العرب، فقد رصد مركز عدالة الكثير من عمليات القمع والطرد والتجميد للطلاب العرب على خلفية موقفهم الذي عبروا عنه خلال الحرب، أما بواسطة الطلاب اليهود الذين لاحقوهم وهددوهم وحرضوا عليهم، ولكن الأهم بواسطة المؤسسات نفسها، أو بتحريض وضغط من الطلاب اليه.

وأشار مركز «عدالة» في رسالة بعثها إلى وزير التعليم إلى أن اتخاذ خطوات عقابية بحق الطلاب تأتي، في أغلب الحالات، في أعقاب نشر أسمائهم في مجموعات على الفيسبوك هدفها ملاحقة

إلى جانب تقليص الحرية الأكاديمية، فقد قلصت المؤسسات الأكاديمية حرية التعبير عن الرأي، وتحولت بذاتها إلى أداة قمع للطلاب المناهضين للحرب، وخاصة الطلاب العرب، فقد رصد مركز عدالة الكثير من عمليات القمع والطرد والتجميد للطلاب العرب على خلفية موقفهم الذي عبروا عنه خلال الحرب، أما بواسطة الطلاب اليهود الذين لاحقوهم وهددوهم وحرضوا عليهم، ولكن الأهم بواسطة المؤسسات نفسها، أو بتحريض وضغط من الطلاب اليه.

الطلاب العرب الذين «يبدون آراء سياسية مختلفة عن رأي الإجماع الإسرائيلي الداعم للعدوان الوحشي على قطاع غزّة».[٢١]

وفي كلية «تل حاي» في الشمال، وهي كلية أكاديمية حكومية، كتب أحد المعيدين في الكلية على صفحته في شبكة التواصل الاجتماعي بأن جنود الجيش الإسرائيلي «نازيون»، وقتلة أطفال، وشجع جنود الاحتياط على رفض الأوامر، وردا على تصريحات المعيد، نشرت نقابة الطلاب في الكلية منشورا وصفت فيه المعيد بأنه خائن، بينما كشفت إدارة الكلية بأنها تقوم بمراقبة الخطاب على الشبكة الالكترونية وستعمل حسب نظام الطاعة لديها.[٢٢]

وفي كلية «هداسا» في القدس، قامت الكلية بتعليق دراسة طالبة عربية وألغت منحة كان من المفروض أن تحصل عليها في أعقاب احتجاج وتحريض الطلاب اليهود عليها بسبب رسم نشرته الطالبة على موقعها في شبكة التواصل الاجتماعي، يظهر فيه جندي إسرائيلي مع الصليب المعقوف، وفي إعقاب ذلك تظاهر الطلاب اليهود وهددوا الكلية بأنهم لن يمتحنوا في امتحانات نهاية السنة إذا لم يتم طرد الطالبة العربية، واستجابت الكلية لطلبهم، بل قامت بتقديم ضدها شكوى للشرطة، وألغت منحتها الدراسية وعلقت دراستها حتى نهاية الإجراءات ضدها.[٢٣] واتخذ هذا الإجراء ضد طلاب آخرين في الكلية. وعندما رفعت الطالبة التماسا إلى المحكمة ضد الكلية وصفت في التماسها الجو العنصري والملاحقة الذي شجعته إدارة الكلية ضد الطلاب العرب «الكلية شجعت ملاحقة الطلاب العرب بهدف معاقبتهم وإذلالهم بسبب مواقفهم»، وأضافت في مذكرة الدعوة «أن الكلية سمحت بخطاب عنيف وعنصري وخطير ضد الطلاب العرب في الكلية».

وفي كلية نتانيا، قدمت الكلية أحد طلابها إلى لجنة الطاعة بعد أن توجه الطلاب اليهود إلى إدارة الكلية ضده بسبب دخوله إلى الكلية وهو يلبس الكوفية الفلسطينية، واعتبروا أن لبسه للكوفية هو استفزاز لهم، فاستجابت الكلية للطلب وقدمته للجنة الطاعة.[٢٤] وفي معهد التخنيون تم إيقاف طالب عربي من كلية الطب عن التعليم بسبب تصريح على شبكة التواصل الاجتماعي في أعقاب خطف المستوطنين الثلاثة (في بداية الخطف ولم يكن معروفا أنهم قتلوا) بأن فلسطين سجلت ثلاثة أهداف دون أن تشارك في المونديال، وجاء تصريح الطالب أيضا في أعقاب قيام التخنيون بنشر خطاب دعم للطلاب والطاقم الأكاديمي من التخنيون بعد تجنيدهم ضمن الاحتياط الذي استدعي إلى غزة، فاحتج الطلاب اليهود على موقف الطالب العرب، وطالبوا المعهد باتخاذ إجراءات ضده، ووقع سبعة آلاف طالب في المعهد تأييدا لوقفه عن الدراسة، فقام المعهد بتقديم شكوى للشرطة ضد الطالب وإيقافه عن الدراسة.

كانت هذه الحادثة في الحقيقة بداية الملاحقة السياسية للطلاب العرب في المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية ضد كل تصريح يعارض الإجماع القومي الإسرائيلي الصهيوني، والمهم بالنسبة لنا استجابة الجامعة بمحض إرادتها أو بسبب ضغط من الطلاب اليهود لتقييد حرية التعبير أو عقاب كل من يعبر عن موقف مغاير عن الإجماع القومي الإسرائيلي.[٢٥]

في ظل هذه الأجواء التي رصدنا جزءا منها، حاولت مجموعة من المحاضرين تحدي الخطاب الأحادي الذي أرادت الجامعات أن يلتزم به الطاقم الأكاديمي، ففي جامعة تل أبيب تم تنظيم اجتماع خاص في كلية العلوم الإنسانية قبل وقف إطلاق النار الأخير بيومين، تحت عنوان «كيف نفكر في الحرب»، نظم اللقاء كلقاء نقدي للخطاب العام حول الحرب، وجاء في جامعة تل أبيب التي نشرت خطابا تطالب فيه الطلاب والطاقم الأكاديمي بعدم النقد اللاذع على الحرب، أحد المنظمين للقاء كان أستاذ الدراسات العبرية، يشاي روزن، الذي قال «بعد خطاب إدارة الجامعة شعرنا أننا أخرسنا، إضافة إلى أن النقاش الجماهيري في وسائل الإعلام كان واحدا ومتشابها، وشعرنا أنهم يكذبون علينا كل الوقت».[٢٦]

تميز اللقاء بمداخلات نقدية لمحاضرين في الجامعة حول الحرب بعيدا عن التوجه العام الأوحد في المجال العام الإسرائيلي فمثلا في كلمته قال روزن، «علينا أن نبذل جهدا لتنظيف الأرض من الخطاب

حاولت مجموعة من المحاضرين تحدي الخطاب الأحادي الذي أرادت الجامعات أن يلتزم به الطاقم الأكاديمي، ففي جامعة تل أبيب تم تنظيم اجتماع خاص في كلية العلوم الإنسانية قبل وقف إطلاق النار الأخير بيومين، تحت عنوان «كيف نفكر في الحرب»، نظم اللقاء كلقاء نقدي للخطاب العام حول الحرب، وجاء في جامعة تل أبيب التي نشرت خطابا تطالب فيه الطلاب والطاقم الأكاديمي بعدم النقد اللاذع على الحرب، أحد المنظمين للقاء كان أستاذ الدراسات العبرية، يشاي روزن، الذي قال «بعد خطاب إدارة الجامعة شعرنا أننا أخرسنا، إضافة إلى أن النقاش الجماهيري في وسائل الإعلام كان واحدا ومتشابها، وشعرنا أنهم يكذبون علينا

الأمني والوطني، وبالذات أنه يهدف إلى إغلاق ومنع التفكير، التفكير هو الشيء الأكثر مطلوبية في وقت الحرب وهو الغائبة (هنا)، كثير من المؤسسات تحاول احتجازه».[٢٧]

نقاش وخاتمة

انسجمت المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية مع الاجماع القومي الإسرائيلي حول الموقف من الحرب على غزة، الحقيقة أن هذا الموقف ليس فيه جديد، فالمؤسسة الأكاديمية جزء من المجهود الحربي منذ قيام الدولة وحتى قبلها، الجديد في هذه الحرب هو قمع حرية التعبير وتحديد مساحته في الحرم الأكاديمي بشكل لم يسبق له مثيل منذ السبعينيات، وبذلك لم يختلف الحرم الأكاديمي عن ميدان المدينة عندما تم قمع المظاهرات المناهضة للحرب وهي قليلة العدد والمشاركين، من قبل الشرطة ومتظاهري اليمين.

وتدل هذه الأحداث أن شرطية المعرفة الأكاديمية تقوم بالعودة إلى مواقعها القديمة.

تنقسم شرطية المعرفة في المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية

الكارثة بأوضح صورها

إلى قسمين: الشرطية البنيوية، وهي شرطية لا تزال حاضرةً وبقوة، وخاصةً في العلوم الإنسانية (مثل التاريخ)، وبصورة أقل منها في العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع والسياسة)، وشرطية المعرفة الايديولوجية التي تعتمد على نشاطات مؤسسات المجتمع المدني خارج الجامعة، والتي تعمل على مراقبة المحاضرين ورصدهم بطريقة بوليسية للضغط عليهم والضغط على الجامعات.

الفرق بين شرطية المعرفة البنيوية والشرطية الجديدة، أن الأولى جزء من قوانين اللعبة الأكاديمية الإسرائيلية المعروفة حدودها، ومن المعروف أنها باتت أوسع في العقدين الأخيرين، إلا أن الحرب على غزة قامت بتقليصها وأعادت الاعتبار إلى شرطية المعرفة الجامعية، إلا أن شرطية المعرفة الخارجية تحاول تقليص مساحة الحرية الأكاديمية بالضغط على المؤسسات الأكاديمية كما فعلت مؤسسات مدنية يمينية وطلاب يهود داخل المؤسسات الأكاديمية.

تتميز الشرطية الخارجية بالانسجام الذي حدث بين هذه الشرطية الجديدة وبين صعود اليمين إلى الحكم وهيمنته عليه في العقد الأخير؛ ما جعل تأثيرها على مؤسسات التعليم العالي ملموساً وصوتها مسموعاً.

في حالة الحرب على غزة، كانت الشرطية الداخلية، أي البنيوية، أشد وطأةً على الحرية الأكاديمية من شرطية المعرفة الخارجية. تعتبر شرطية المعرفة البنيوية محكمةً أكثر، وأدواتها أكثر تأثيراً، لأن بمقدورها أن تعاقب محاضراً أو طالب بعدم ترقيته في السلم الوظيفي والأكاديمي الجامعي، من خلال ادعاءات تبدو أكاديمية من الصعب إثبات تسييسها.[٢٨] بينما لا تستطيع أن تلحق شرطية المعرفة الخارجية ضرراً بالمحاضر أو المؤسسة الأكاديمية إلا إذا انسجمت هذا الشرطة مع السلطة السياسية التي تسيطر على الجامعات، وهي الحالة التي ظهرت فيها حركة «إم ترتسو»، من خلال تحالفها المباشر والضمني مع السلطة السياسية، وانسجام الأخيرة مع مواقف الحركة، وهو ما استدعى اهتمام الجامعات والمحاضرين بهذه الحركة ومنشوراتها، ليس لأنها مهمة، بل بسبب تحالفها مع السلطة السياسية والدعم السياسي والأيديولوجي الذي تحصل عليه من الحكومة.

الهوامش

١ . حول السلطة والمعرفة في الجامعة الإسرائيلية أنظر: مهند مصطفى، **المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية السياسة، المعرفة والاقتصاد**، (رام الله: مركز مدار، ٢٠١٤).

٢ . حول السلطة والمعرفة في الجامعات الإسرائيلية انظر: أوري رام، **عهد ما بعد: قومية وسياسة العلم في إسرائيل** (القدس: منشورات ريسلينغ، ٢٠٠٦). وقد تم ترجمة الكتاب من خلال مركز «مدار»– المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيليّة.

٣ . ميشال فوكو، **حفريات** المعرفة، (ترجمة: سالم يفوت. بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٧).

٤ . عبد السلام حيمر، في **سوسيولوجيا الخطاب**، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨)، ص: ١٧٧.

٥ . ريفكا فيلدحاي، الحدود الهشّة بين السياسي والأكاديمي، **قضايا إسرائيلية**، العدد ٥٣، ٢٠١٤، ص: ١٧.

٦ . عنات مطر، عن الحرية والخدمة – الحرية الأكاديمية في إسرائيل وفي الأراضي التي تحتلها، **كتاب دراسات السنوي للابحاث**، ٢٠١١، ص: ٨٨.

٧ . المصدر السابق.

٨ . أرنون سوفير، «جيش الدفاع الإسرائيلي وجهاز التعليم العالي»، في: موشيه ناؤور (محرر). **الجيش، الذاكرة والهوية الوطنية**. (٦٨–٧٩). (القدس: الجامعة العبرية، ٢٠٠٧). وأيضا أنظر: الون قديش، «جيش الدفاع الإسرائيلي وبرامج التعليم الأكاديمية»، في: موشيه ناؤور (محرر). مصدر سبق ذكره، ٦٣–٦٧.

٩ . عنات مطر، مصدر سبق ذكره، ص: ٨٩–٩٠.

١٠ . مقتبس عن المصدر السابق، ص: ٩٠.

١١ . المصدر السابق، ص: ٩٠.

١٢ . عيدو كينان وجوني زيلبر، «جامعة بن غوريون: نراقب اعضاء الطاقم الأكاديمي والطلاب على الشبكة الاكترونية»، (هآرتس، ٢٠١٤/٧/٢٧). أنظرالرابط:
HTTP://WWW.HAARETZ.CO.IL/CAPTAIN/ROOM404/.PREMIUM-1.2388867.

١٣ . المصدر السابق.

١٤ . المصدر السابق.

١٥ . HTTP://WWW.TECHNION.AC.IL/

١٦ . يردين سكوب وحاييم لفينسون، «جامعة بار ايلان صرحت لثلاثين طالبا تبديل مساق لمحاضر يساري»، (هآرتس، ٢٠١٤/٧/٢٤): أنظرالرابط:
HTTP://WWW.HAARETZ.CO.IL/NEWS/EDUCATION/1.2386146 :

١٧ . أوري مسغاف، «خطاب بار إيلان: اللحظة المؤسسة للمجال العام في الجرف الصامد» (هآرتس– بلوغ اوري مسغاف، ٢٠١٤/٧/٣١)، أنظر الرابط:
http://WWW.HAARETZ.CO.IL/BLOGS/MISGAV/.PREMIUM-1.2393741
(آخر مشاهدة: ٢٠١٤/٩/٢).

١٨ . المصدر السابق.

١٩ . أور قاشتي، مستشرق في بار إيلان: الشيء الوحيد الذي قد يردع مخربين– معرفتهم أن أختهم أو أمهم سيتم اغتصابها، (هآرتس، ٢٠١٤/٧/٢١). أنظر الرابط: http://www. haaretz.co.il/news/politics/1.2383281 (آخر مشاهدة: 3/9/2014).

٢٠ . المرجع السابق.

٢١ . موقع عرب ٤٨، «ملاحقة سياسية واستهداف للطلاب والعمال العرب لمواقفهم المناهضة للحرب على غزّة»، (موقع عرب ٤٨، ٢٠١٤/٨/٤)، أنظر الرابط
HTTP://WWW.ARABS48.COM/?MOD=ARTICLES&ID=112061

٢٢ . أنظر موقع «التعليم في إسرائيل الرابط:
HTTP://WWW.UNIVERSITIES-COLLEGES.ORG.IL/P39847/.

٢٣ . المصدر السابق.

٢٤ . المصدر السابق.

٢٥ . المصدر السابق.

٢٦ . يردين سكوب، «محاضرون في جامعة تل ابيب: يحاولون إخراسنا»، (هآرتس، ٢٠١٤/٨/٢٦)، ص: ٥.

٢٧ . المصدر السابق.

٢٨ . انظر على سبيل المثال لا الحصر: أور قاشطي، «محاضرون في بار إيلان: الجامعات لا ترفعنا لأننا من اليسار»، (هآرتس، ٢٠١١/٢/١٠)، ص: ٨. وانظر التحقيق الكبير حول هذا الموضوع، كوبي بن سمحون، «انحرافات لليمين ولليسار»، (ملحق هآرتس الأسبوعي، ٢٠١١/٤/١)، ص: ٣٠–٣٤. أحد الاقتباسات في هذا التحقيق كان لأستاذ علم الآثار، زئيف هرتسوغ، «في القرن الماضي كنا نحفر بهدف الكشف عن الماضي المرئي، وإذا لم نجد الجدران التي كنا نبحث عنها في أريحا، كنا نفسر ذلك بأنها جرفت». ص: ٣٣.